الأمم المتحدة S/2003/99

مجلس الأمن

Distr.: General
27 January 2003
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى منظمة الأمم المتحدة

بدعوة من رئيس الجمهورية الفرنسية انعقد مؤتمر مائدة مستديرة للقوى السياسية الإيفوارية في ليناس - ماركوسي في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ولقد اعتمد هذا الاجتماع اتفاق مصالحة أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة عنه (انظر المرفق الأول).

ثم انعقد مؤتمر لرؤساء الدول بشأن كوت ديفوار في باريس في يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ترأسه كل من رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. واعتمد المؤتمر استنتاجات تجدون طيه نسخة عنها (انظر المرفق الثاني).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جان - مارك **دولاسابلير**
الممثل الدائم لفرنسا
لدى منظمة الأمم المتحدة

280103 280103 03-22619 (A)
0322619

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى منظمة الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

اتفاق لينـاس – ماركوسي

١ – بدعوة من رئيس الجمهورية الفرنسية، عقد في لينـاس – ماركوسي في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مؤتمر مائدة مستديرة للقوى السياسية الإيفوارية. وقد ضم الاجتماع الأحزاب التالية: الجبهة الشعبية الإيفوارية، وحركة قوى المستقبل، وحركة العدالة والسلام، والحركة الوطنية لكوت ديفوار، والحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير، والحزب الديمقراطي الإيفواري، وحزب العمل الإيفواري، وحزب تجمع الجمهوريين، والاتحاد الديمقراطي للمواطنة، وحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية ومن أجل السلام في كوت ديفوار. ورأس المؤتمر السيد بيير مازو، وعاونه القاضي كِبا مبايه ورئيس الوزراء السابق سيدو ديارا وميسِّرون عيَّنتهم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقدم كل وفد من الوفود تحليله للحالة في كوت ديفوار وطرح مقترحات تهدف إلى استعادة الثقة والتغلب على الأزمة. وبفضل الرؤيا التي طرحتها الوفود، تسنى لمؤتمر المائدة المستديرة أن يوحد المواقف ويتوصل إلى توافق الآراء المبين أدناه، الذي تتسم كافة عناصره – المبادئ والمرفقات – بنفس الدرجة من المشروعية والأهمية:

٢ – إن مؤتمر المائدة المستديرة يرحب بوقف إطلاق النار الذي أمكن تحقيقه وضمانه بنشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تساندها القوات الفرنسية، ويطالب بالتقيد به تقيدا صارما. ويهيب المؤتمر بكافة الأطراف أن توقف على الفور كافة أعمال الابتزاز وأن تكرس السلام. كما يدعو المؤتمر إلى إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين على الفور.

٣ – ويكرر مؤتمر المائدة المستديرة الإعراب عن الحاجة إلى الحفاظ على السلامة الإقليمية لكوت ديفوار واحترام مؤسساتها، وإلى استعادة سلطة الدولة. وهو يذكر بالتزامه بمبدأ تولي السلطة وممارستها بالأسلوب الديمقراطي. ولهذه الغاية، يوافق المؤتمر على ما يلي:

(أ) تشكل حكومة مصالحة وطنية فور اختتام مؤتمر باريس لضمان عودة السلام والاستقرار. وهذه الحكومة ستكلف بتعزيز استقلال القضاء، واستعادة الخدمات الإدارية والخدمات العامة، وإعادة بناء البلد؛ كما ستنفذ برنامج مؤتمر المائدة المستديرة المرفق الذي يشمل، بوجه خاص، أحكاما في المجالات الدستورية والتشريعية والتنظيمية؛

(ب) ستعد تلك الحكومة جدولا زمنيا للانتخابات بهدف إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، وستحدد أيضا مواعيد إجراء تلك الانتخابات؛

(ج) سيرأس حكومة المصالحة الوطنية رئيس وزراء تتوافق حوله الآراء ويظل في منصبه ريثما تجري انتخابات الرئاسة المقبلة، التي لن يكون بوسعه الترشح فيها؛

(د) ستتألف هذه الحكومة من ممثلين يعينهم كل وفد من الوفود الإيفوارية المشتركة في مؤتمر المائدة المستديرة. وعند إسناد المناصب الوزارية، سيجري تحقيق التوازن بين الأحزاب طوال فترة تولي تلك الحكومة للسلطة؛

(هـ) لكي تفي هذه الحكومة بمهامها، ستكون لديها صلاحيات تنفيذية وفقا لتفويض السلطة المنصوص عليه في الدستور. وتتعهد الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية التي اشتركت في مؤتمر المائدة المستديرة بضمان تأييد نوابها البرلمانيين لتنفيذ برنامج الحكومة؛

(و) ستوجه حكومة المصالحة الوطنية، فور توليها الحكم، كل اهتمامها لإعادة بناء جيش ملتزم بقيم الكرامة والخُلق الجمهوري. وستعيد الحكومة تشكيل قوات الدفاع وقوات الأمن ويجوز لها، من أجل هذا الغرض، تلقي النصح من مستشارين خارجيين، ولا سيما تلقي المساعدة المعروضة من فرنسا؛

(ز) للإسهام في استعادة أمن الأشخاص والممتلكات في شتى أنحاء الإقليم الوطني، ستنظم حكومة المصالحة الوطنية عملية إعادة تجميع كافة القوات ثم نزع سلاحها بعد ذلك. وستكفل تلك الحكومة عدم بقاء أي مرتزقة داخل حدود البلد؛

(ح) تلتمس حكومة المصالحة الوطنية العون من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا والأمم المتحدة لاتخاذ الترتيبات اللازمة لقواتها كي تضمن هذه العمليات؛

(ط) تخطو حكومة المصالحة الوطنية الخطوات اللازمة لضمان إطلاق سراح كافة العسكريين المحتجزين بتهم تتعلق بتهديد أمن الدولة وللعفو عن هؤلاء، وستمدد تلك الحكومة نطاق سريان هذا الإجراء ليشمل الجنود الذين يعيشون في المنفى.

٤ - يقرر مؤتمر المائدة المستديرة إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ اتفاقات باريس المتعلقة بكوت ديفوار تكون مسؤولة عن ضمان التقيد بالالتزامات المقطوعة. وسترفع هذه اللجنة التقارير إلى السلطات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن كافة حالات عرقلة الاتفاقات وعدم تطبيقها، وذلك لضمان تنفيذ الحلول المناسبة.

ويوصي مؤتمر المائدة المستديرة مؤتمر رؤساء الدول بأن تنشأ لجنة المراقبة في أبيدجان وأن تتألف من ممثلين للبلدان والمنظمات المدعوة لضمان تنفيذ اتفاقات باريس، ولا سيما:

- ممثلو الاتحاد الأوروبي،
- ممثلو لجنة الاتحاد الأفريقي،
- ممثلو الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

- الممثل الخاص للأمين العام، الذي سينسق أعمال هيئات الأمم المتحدة،
- ممثلو المنظمة الفرانكوفونية الدولية،
- ممثلو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،
- ممثل لبلدان مجموعة الثمانية،
- ممثل فرنسا.

٥ - ويهيب مؤتمر المائدة المستديرة بالحكومة الفرنسية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي أن يقدموا ما يلزم لضمان أمن الأشخاص المشتركين في تلك اللجنة ولضمان أمن أعضاء حكومة المصالحة الوطنية، إذا دعت الحاجة لذلك، ريثما تصبح تلك الأخيرة في وضع يسمح لها بأداء هذه المهمة أداء تاما.

٦ - يشيد مؤتمر المائدة المستديرة بوساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبمساعي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كما يوجه الشكر لفرنسا تقديرا لدورها في تنظيم هذا الاجتماع وتحقيق توافق الآراء هذا.

حُرر في ليناس - ماركوسي، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

عن حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية
باسكال **أفي نغوسان**
عن حركة العدالة والسلام
غاسبارد **دلي**
عن الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير
فيليكس **دوه**
عن حزب العمل الإيفواري
فرانسيس **وودي**
عن الاتحاد الديمقراطي من أجل المواطن
تيودور **مِل إغ**
الرئيس
بيير **مازو**

عن حركة قوى المستقبل
أينوسا **كوبنا أناكي**
عن الحركة الوطنية لكوت ديفوار
غييوم **سورو**
عن الحزب الديمقراطي الإيفواري
هنري **كونان بدي**
عن تجمع الجمهوريين
ألاسان درامان **أواطارا**
عن الاتحاد الديمقراطي الشعبي لكوت ديفوار
بول **أكوتو ياو**

مرفق

برنامج حكومة المصالحة الوطنية

أولا – المواطنة، والهوية، ووضع الرعايا الأجانب

١ – يرى مؤتمر المائدة المستديرة أن القانون ٦١-٤١٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ المتعلق بالجنسية الإيفوارية، بصيغته المعدلة بالقانون ٧٢-٨٥٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي يستند إلى التكامل بين قانون محل الوالدين وقانون محل المولد ويتيح التجنيس بشهادات صادرة عن السلطات العامة، هو قانون سخي صيغ صياغة حسنة.

ومن ناحية أخرى، يرى مؤتمر المائدة المستديرة أن هناك صعوبات جمة تعترض تنفيذ القانون، ناتجة إما عن عدم وعي المجموعات السكانية أو عن ممارسات الإدارة وقوة الشرطة والأمن التي تتجاهل القانون وحقوق الإنسان.

وقد لاحظ مؤتمر المائدة المستديرة أن هناك قدرا من الصعوبة القانونية في تطبيق المادتين ٦ و ٧ من قانون الجنسية. وهذه الصعوبة تتفاقم نظرا لكون شهادة الجنسية صالحة في الواقع لمدة ثلاثة أشهر فقط ونظرا لضرورة قيام حاملها بإثبات جنسيته عند كل تجديد لها بتقديمه عددا من المستندات. إلا أن القانون قد طُبِّق حتى الآن.

ولذلك، ستقوم حكومة المصالحة الوطنية بما يلي:

(أ) التشجيع فورا على زيادة اللجوء إلى إجراءات التجنيس القائمة، استنادا إلى معلومات أفضل وإلى مشاريع تعاون يحتمل تنفيذها بدعم من الشركاء الإنمائيين الدوليين؛

(ب) القيام، بصورة استثنائية وفي غضون ستة أشهر، بتقديم مشروع قانون للتجنيس يستهدف القيام، بطريقة بسيطة ميسرة، بتسوية حالات مَن رئي أنه ليس من حقهم الحصول على الجنسية وأنهم مقيمون في البلد بطريقة غير قانونية (لا سيما الحالات المتعلقة بمَن شملتهم في السابق المواد ١٧ إلى ٢٣ من القانون ٦١-٤١٥ بصيغته التي أبطلها القانون ٧٢-٨٥٢ وبمَن أقاموا في كوت ديفوار قبل ٧ آب/أغسطس ١٩٦٠ ولم يستفيدوا بالخيار الممنوح لهم خلال المهلة الزمنية المحددة)؛ والقيام بتكميل النص القائم، بإدراج الأجانب المتزوجين من نساء إيفواريات في المادة الجديدة ١٢.

٢ – ولمعالجة ما تتسم به عملية تحقيق الشخصية من بطء وبلبلة، ومواجهة الأخطاء والإساءات التي يمكن أن تولدها المراجعات الأمنية، ستتخذ حكومة المصالحة الوطنية إجراءات إضافية فيما يتعلق بتسجيل الأفراد والتحقق من شخصيتهم، لا سيما:

(أ) وقف عملية تحقيق الشخصية الجارية ريثما تصدر المراسيم المنفذة للقانون وتنشأ في الوقت المناسب لجنة وطنية لتحقيق الشخصية، برئاسة قاض وعضوية ممثلين للأحزاب السياسية، لكي تشرف على المكتب الوطني لتحقيق الشخصية وتراقبه.

(ب) ضمان الاتساق التام بين قانون تحقيق الشخصية وقانون الجنسية فيما يختص بإثبات الجنسية.

٣ - يرى مؤتمر المائدة المستديرة أن الرعايا الأجانب المقيمين في كوت ديفوار بأعداد كبيرة قد أسهموا إسهاما رئيسيا في تحقيق الثروة الوطنية وساعدوا على إكساب كوت ديفوار مركزها الخاص ومسؤوليتها الخاصة داخل المنطقة دون الإقليمية، الأمر الذي أفاد أيضا البلدان الأصلية التي أتى منها هؤلاء الرعايا الأجانب، كما يرى المؤتمر أن المضايقات المهينة التي تصدر عن الإدارة وقوات الشرطة والأمن، التي غالبا ما تتجاهل القانون وحقوق الإنسان وغالبا ما تمس الرعايا الأجانب، يمكن أن تنشأ عن تعمد سوء تطبيق الأحكام المتعلقة بتحقيق الشخصية.

(أ) لذلك، ستلغي حكومة المصالحة الوطنية على الفور ما تشترطه الفقرة ٢ من المادة ٨ من القانون ٢٠٠٢-٣ المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ من ضرورة حصول رعايا بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تصريح إقامة، وستنفذ إجراءات التفتيش اللازمة المتعلقة بالهجرة باستعمال وسائل لتحقيق الشخصية لا تسمح بالتزوير أو التلاعب؛

(ب) وعلاوة على ذلك، ستنظر حكومة المصالحة الوطنية في إدخال أحكام تشريعية وتنظيمية لتحسين وضع الرعايا الأجانب وحماية ممتلكاتهم وأشخاصهم؛

(ج) كما يهيب مؤتمر المائدة المستديرة بكافة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تصدق، في التوقيت المناسب، على البروتوكولات القائمة المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع، وأن تبدي المزيد من التعاون في مجال التحكم في تدفقات المهاجرين، وأن تحترم الحقوق الأساسية للمهاجرين، وأن تنوع مجالات التنمية. وهذه الإجراءات يمكن تنفيذها بدعم من الشركاء الإنمائيين الدوليين.

ثانيا - نظام الانتخاب

١ - يرى مؤتمر المائدة المستديرة أن القانون ٢٠٠٠-٥١٤ المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ المتعلق بالانتخاب لا يمثل أية صعوبات وتتجلى فيه نتائج الجهود الرامية إلى تحسين

نصوص القوانين، وأن القانون ٢٠٠١-٦٣٤ المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ المنشئ للجنة الانتخابية المستقلة يشكل تقدما هاما نحو تنظيم انتخابات شفافة.

٢ - وستقوم حكومة المصالحة الوطنية بما يلي:

(أ) ضمان نزاهة التدابير المتخذة للتحقق من شخصيات الناخبين وإعداد قوائم الناخبين؛

(ب) تقديم عدة تعديلات للقانون ٢٠٠١-٦٣٤ بهدف تمثيل الأحزاب المشتركة في مؤتمر المائدة المستديرة تمثيلا أفضل في اللجنة المركزية للجنة الانتخابية المستقلة، بما في ذلك تمثيلهم كأعضاء في مكتب تلك اللجنة؛

(ج) ستقدم، في غضون ستة أشهر، مشروع قانون يتصل بوضع المعارضة وبالتمويل العام للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية؛

(د) ستقدم، في غضون سنة واحدة، مشروع قانون بشأن الثراء الشخصي غير المشروع وستنظم تفتيشا فعالا على إقرارات الثروة الشخصية التي يقدمها المنتخبون؛

(هـ) ستتخذ كافة التدابير المناسبة لضمان استقلال القضاء وحيّدة وسائط الإعلام فيما يتعلق بالمنازعات الانتخابية والدعاية الانتخابية.

ثالثا - حق الترشح لرئاسة الجمهورية

١ - يرى مؤتمر المائدة المستديرة أن المادة ٣٥ من الدستور المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية يجب أن تتفادى الإشارة إلى مفاهيم بلا مضمون قانوني أو الاشتقاق من التشريعات. ولذلك، ستقترح حكومة المصالحة الوطنية أن تكون الشروط المنظمة لحق الترشيح لرئاسة الجمهورية على النحو التالي:

”ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام لمدة رئاسة تبلغ خمس سنوات. ولا يمكن إعادة انتخابه سوى مرة واحدة. وينبغي أن يكون المرشح متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية وألا يقل عمره عن ٣٥ عاما. ويجب أن يكون حاملا للجنسية الإيفوارية وحدها وأن يكون أحد والديه إيفواري المولد“.

٢ - وسيعدل قانون الجنسية بإضافة العبارة التالية إلى شروط سحب الجنسية الإيفوارية بموجب المادة ٣٥: ”أن يكون متوليا لمنصب في الخارج يجري شغله بالانتخاب أو يكون عضوا في حكومة أجنبية“.

٣ - سينشر رئيس الجمهورية تقريرا عن حالته الصحية مرة كل سنة.

رابعا – نظام حيازة الأراضي

١ – يرى مؤتمر المائدة المستديرة أن القانون ٩٨-٧٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ المتعلق بحيازة الأراضي الزراعية، المعتمد من الجمعية الوطنية بالإجماع، يشكل مرجعية في ميدان تكتنفه الصعوبات من الناحية القانونية ويتسم بالأهمية البالغة من الناحية الاقتصادية.

٢ – ورغم ذلك، فإن حكومة المصالحة الوطنية:

(أ) ستساند التنفيذ التدريجي لهذا النظام، بشن حملة لشرحه لسكان الريف بطريقة من شأنها العمل على تأمين الحيازة تأمينا حقيقيا؛

(ب) ستقدم تعديلا يوفر حماية أوفر للحقوق المكتسبة بموجب المادة ٢٦ من القانون المتعلقة بورثة الأراضي الحائزين لحقوق سابقة على سن القانون وإن لم تتوافر فيهم شروط الملكية المبينة في المادة ١.

خامسا – وسائط الإعلام

١ – يدين مؤتمر المائدة المستديرة ما تبثه وسائط إعلامية معينة من حض على الكراهية عموما وعلى كراهية الأجانب.

٢ – ستقوم حكومة المصالحة الوطنية، في غضون سنة واحدة، بتعديل النظام العام الذي تخضع له الصحافة لأجل تعزيز دور السلطات التنظيمية، وضمان حيدة ونزاهة المذيعين الحكوميين، وتعزيز الاستقلال المالي لوسائط الإعلام. وهذه التدابير يمكن أن تلقى دعما من الشركاء الإنمائيين الدوليين.

٣ – ستقوم حكومة المصالحة الوطنية، على الفور، باستعادة حرية البث للوسائط الإذاعية والتلفزيونية الدولية.

سادسا – حقوق الفرد وحرياته

١ – تقوم حكومة المصالحة الوطنية، على الفور، بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان كي تضمن حماية الحقوق والحريات في كوت ديفوار. وستتألف اللجنة من مندوبين يمثلون كافة الأحزاب المشتركة في مؤتمر المائدة المستديرة وسيرأسها شخص يقبله الجميع.

٢ – تدعو حكومة المصالحة الوطنية إلى إنشاء مجلس تحقيق دولي للقيام بمهام التحقيق والتثبت من الوقائع في شتى أنحاء الإقليم الوطني من أجل تحديد حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٣ - واستنادا إلى تقرير مجلس التحقيق الدولي، ستحدد حكومة المصالحة الوطنية القضايا التي ينبغي عرضها على القضاء لوضع حد للإفلات من العقوبة. ويدين مؤتمر المائدة المستديرة، على وجه التحديد، أعمال ''فرق الإعدام'' ومن يعطون الأوامر لها وكذلك من ينفذون عمليات الإعدام بإجراءات موجزة في مختلف أرجاء البلد؛ ويرى المؤتمر أن من الواجب تقديم مرتكبي هذه الأعمال ومن يساعدونهم ويحرضونهم، إلى محكمة ذات ولاية جنائية دولية.

٤ - تسعى حكومة المصالحة الوطنية جاهدة إلى تيسير العمليات الإنسانية الرامية إلى معاونة ضحايا الصراع في شتى أنحاء البلد. واستنادا إلى تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ستتخذ تلك الحكومة الخطوات الرامية إلى تعويض الضحايا وتأهيلهم.

سابعا - إعادة التجميع، ونزع السلاح، والتسريح

١ - تتولى حكومة المصالحة الوطنية، فور توليها الحكم، عملية إعادة تجميع متلازم للقوات الموجودة على الأرض، وذلك بإشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية.

٢ - وفي مرحلة ثانية، ستحدد تلك الحكومة التدابير المتعين اتخاذها بشأن نزع سلاح هذه القوات وتسريحها، أيضا تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية.

٣ - يجري على الفور تسريح كافة الأفراد المجندين بعد ١٩ أيلول/سبتمبر.

٤ - تكفل حكومة المصالحة الوطنية إعادة الإدماج الاجتماعي للعسكريين بكل أصولهم، وذلك بالاستعانة ببرامج لنزع السلاح والتسريح والإعادة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج يمكن تنفيذها بدعم من الشركاء الإنمائيين الدوليين.

٥ - تتخذ حكومة المصالحة الوطنية الخطوات اللازمة لضمان إطلاق سراح كافة العسكريين المحتجزين بتهمة تهديد أمن الدولة، والعفو عنهم؛ وسيستفيد من ذلك أيضا الجنود الذين يعيشون في المنفى. وقانون العفو لن يعني بأي حال من الأحوال أن من ارتكبوا مخالفات اقتصادية جسيمة أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي سيفلتون من العقاب.

٦ - تجري حكومة المصالحة الوطنية استعراضا دقيقا لحالة قواتها المسلحة وستحدد، في ظل الضائقة الاقتصادية، مستوى التضحية الذي يمكنها تقبُّله لتلبية التزاماتها بصدد الدفاع

الوطني. وعلى هذا الأساس، ستعيد تشكيل القوات المسلحة وستطلب، لهذا الغرض، مساعدات خارجية.

ثامنا – الانتعاش الاقتصادي والحاجة إلى التماسك الاجتماعي

١ – تستعيد حكومة المصالحة الوطنية حرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع في مختلف أرجاء الإقليم الوطني، كما ستيسِّر استئناف الأنشطة التعليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ – تعد تلك الحكومة، في الوقت المناسب، خطة لإعادة بناء الهياكل الأساسية وتطويرها ولتحقيق الانتعاش الاقتصادي الوطني وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٣ – يوصي مؤتمر المائدة المستديرة المؤسسات الدولية والشركاء الإنمائيين الدوليين بتقديم الدعم لعملية إعادة بناء كوت ديفوار.

تاسعا – التنفيذ

تكفل حكومة المصالحة الوطنية القيام، دون تأخير، بإنفاذ الإصلاحات الدستورية والتشريعية والتنظيمية الناشئة عن القرارات التي يلزم أن تتخذها.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى منظمة الأمم المتحدة

استنتاجات مؤتمر رؤساء الدول بشأن كوت ديفوار

(باريس، ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

١ - بدعوة من السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، اجتمع رؤساء دول بنن وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر والسنغال وغابون وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وليبريا ومالي، وممثلو رؤساء دول أنغولا وتوغو وسيراليون وغامبيا وغينيا والنيجر ونيجيريا، والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والسيد رومانو برودي، رئيس المفوضية الأوروبية، والسيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والسيد عبدو ضيوف، رئيس المنظمة الفرانكوفونية الدولية، وممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وجماعة سانت إغيديو، وذلك في باريس يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ للنظر في اتفاق المصالحة الذي أبرمته القوى السياسية الإيفوارية في لينـاس - ماركوسي واعتماد ذلك الاتفاق، بغرض تقديم دعمهم لتنفيذه على الوجه الملائم.

٢ - وقد رأس المؤتمر السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، ورئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين العام للأمم المتحدة.

٣ - واستمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها الرئيس مبيكي، بوصفه الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والرئيس وادي، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس غباغبو، رئيس كوت ديفوار، والأمين العام للأمم المتحدة.

٤ - وأحاط المؤتمر علما بالاتفاق الموقع في لينـاس - ماركوسي يوم ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ من خلال مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقدته القوى السياسية الإيفوارية، والذي قدمه إلى المؤتمر السيد بيير مازو. وأشاد المؤتمر بالمشاركين لما أبدوه من رؤية ثاقبة وتحليهم بروح المسؤولية.

٥ - وأشاد المؤتمر بجهود ومبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، التي مهدت السبيل أمام إبرام اتفاق لينـاس - ماركوسي. كما أثنى على الجهود الشخصية التي بذلها الرئيس وادي والرئيس إياديما، التي وضعت الأساس لإبرام

اتفاق للسلام. وأعرب عن ترحيبه بالدعم المستمر المقدم لهذه الجهود من رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة.

٦ - ويؤيد المؤتمر الاتفاق الذي أبرمه مؤتمر المائدة المستديرة في ليناس - ماركوسي، الذي يرسي قواعد المصالحة الوطنية ويمهد السبيل أمام عودة السلام إلى كوت ديفوار مع احترام النظام الدستوري.

٧ - وأعرب المؤتمر عن ترحيبه بإعلان الرئيس غباغبو تشكيل حكومة مصالحة وطنية، حسب المطلوب في اجتماع ليناس - ماركوسي. وأحاط علما بأن الحكومة سوف يرأسها، بعد مشاورات مع القوى السياسية الأيفوارية، السيد سيدو ديارا، المرشح لمنصب رئيس الوزراء، وأن الحكومة قد شُكلت وفقا للمعايير الموصى بها في اتفاق لينـاس - ماركوسي لكفالة التوازن.

٨ - ويشدد المؤتمر على الحاجة إلى تنفيذ أحكام الاتفاق فورا. وأهاب، على وجه الخصوص، بحكومة المصالحة الوطنية بأن تبدأ، بمجرد تشكيلها، بإنفاذ برنامج تنفيذ الاتفاق على الفور.

٩ - ويقرر المؤتمر تأييد إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق، تشكل على الفور في أبيدجان. ويؤكد أن لجنة المراقبة سيوكل إليها مراقبة تنفيذ أحكام الاتفاق وسوف يخول لها الاستعانة بأي سلطة وطنية أو إقليمية أو دولية في حالة عدم التنفيذ أو إعاقته. وسيخول للجنة المراقبة بشكل خاص توجيه انتباه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لأي حالة من حالات عدم تنفيذ الاتفاق وذلك من خلال القنوات الملائمة كي يستخلص المجلس الاستنتاجات الملائمة ويتخذ ما يلزم من قرارات.

١٠ - ويقرر المؤتمر أن تتألف لجنة المراقبة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أبيدجان، الذي سيقوم بتنسيق تمثيل هيئات منظومة الأمم المتحدة؛
- ممثل الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- ممثل البلد الذي يشغل رئاسة الاتحاد الأوروبي؛
- ممثل المفوضية الأوروبية؛
- ممثل صندوق النقد الدولي؛

- ممثل البنك الدولي؛
- ممثل مجموعة الثمانية؛
- ممثل المنظمة الفرانكوفونية الدولية؛
- سفير فرنسا لدى كوت ديفوار؛
- مستشار عسكري يمثل البلدان التي شاركت في إنهاء الأزمة.

١١ - ويعرب المؤتمر عن أمله في أن يرأس لجنة المراقبة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ويطلب أن تجتمع اللجنة بشكل منتظم وتقدم تقريرا إلى الهيئات التي تمثلها بشأن تنفيذ الاتفاق.

١٢ - ويهيب المؤتمر بحكومة المصالحة الوطنية إيلاء أولوية عالية لاحترام الحريات المدنية والأمن الشخصي؛ ويهيب بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم كل ما يمكن من دعم إلى الحكومة الإيفوارية في هذا المجال باستخدام الوسائل الملائمة.

١٣ - ويؤكد المؤتمر أهمية الدعم المقدم من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة في إعادة السلام والأمن داخل كوت ديفوار. ويؤكد امتنانه للجماعة الأفريقية لدول غرب أفريقيا وفرنسا لالتزامهما بتقديم قوات للمشاركة في الجهد العسكري والأمني، ويعرب عن ترحيبه باعتماد البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والذي أيد نشر تلك القوات.

١٤ - ويدعو رؤساء الدول الأمين العام للأمم المتحدة والدول المشاركة التي تنتمي أيضا إلى عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الترتيب لقيام المجلس بتأييد استنتاجات المؤتمر. ويعرب المؤتمر عن أمله في أن يؤكد مجلس الأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، حق قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الداعمة لها في اتخاذ ما يلزم من خطوات لكفالة أمن أفراد تلك القوات وحرية حركتهم، والقيام، دون مساس بمسؤوليات حكومة المصالحة الوطنية، بحماية المدنيين المهددين حاليا بالتعرض لعنف جسدي داخل مناطق عملها، باستخدام الوسائل المتاحة لديها. ويدعو المؤتمر أيضا الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يقدم لمجلس الأمن مقترحات ترمي إلى تعزيز وجود منظومة الأمم المتحدة، خاصة في مجال الأمن والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان.

١٥- ويوصي المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقدم إلى مجلس الأمن توصيات من أجل نشر مراقبين مدنيين وعسكريين كي يتولوا المساعدة على مراقبة تنفيذ الاتفاق في أرجاء كوت ديفوار.

١٦- ويطلب المؤتمر من حكومة المصالحة الوطنية تيسير نشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات الدعم الفرنسية في أرجاء كوت ديفوار بغية تشجيع تنفيذ إعادة التجميع العسكري وتدابير نزع السلاح المنصوص عليهما في الاتفاق.

١٧- ويعرب المؤتمر عن رغبته في التذكير بأهمية مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل، والتعاون الإقليمي. وعليه، يهيب بجميع الدول المجاورة لكوت ديفوار دعم عملية السلام بالحيلولة دون وقوع أى أعمال يكون من شأنها تقويض أمن كوت ديفوار.

١٨- ويعرب المؤتمر عن قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية؛ ويطلب تعبئة المزيد من الموارد بغرض كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى من تُوجه إليهم وتوفير الحماية للاجئين والمشردين. كما يعرب عن أمله في أن تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية العمل على تحقيق تلك الغاية.

١٩- ويعرب المؤتمر عن استيائه إزاء مدى الضرر الذي حدث خلال الأزمة، ليس فحسب باقتصاد كوت ديفوار ولكن أيضا باقتصادات بلدان المنطقة. ويشجع حكومة المصالحة الوطنية على إعداد برنامج للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، حسب المطلوب في الاتفاق. ويحث صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجهات المانحة الثنائية على الإسهام في تحقيق هذا الانتعاش بإتاحة ما لديهم من خبرة وموارد مالية أمام حكومة المصالحة الوطنية. وسوف تحيل لجنة الرصد جميع التوصيات المفيدة إلى الجهات المانحة كى يُستخدم ما يقدمونه من مساهمات بفعالية في الجهد المبذول لاستعادة السلام والاستقرار.

٢٠- ويعرب المؤتمر، في معرض اختتام أعماله، عن اقتناعه بأن اتفاق لينـاس- ماركوسي سوف يفضي إلى مصالحة وطنية وعودة الاستقرار. ويرى أن الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف هى الوسيلة الوحيدة التي تتيح لحكومة المصالحة الوطنية إنجاز مهمتها. ويعتزم المشاركون في المؤتمر، من جانبهم، بذل قصاراهم لمساعدة الإيفواريين على الوفاء بما قطعوه على أنفسهم من التزامات بإحلال السلام والرخاء داخل كوت ديفوار.